

إفاضة العوائد

[200] حكايته عن الخارج فالشئ ما لم يوجد في الذهن لا يعقل تعلق الامر به [129] وهذه المقدمة في الوضوح مما يستغنى عن البرهان فحينئذ نقول: إن الاجزاء الموجودة في ذهن الأمر لا تخلو من أنها إما أن يلاحظ كل واحد منها بوجوداتها المستقلة الغير المرتبط بعضها ببعض، نظير العام الافرادى. وإما أن يلاحظ المجموع منها على هيئتها الاجتماعية. فعلى الاول لابد وأن تنحل الارادة إلى إرادات متعددة، كما في العام الافرادى، إذ الارادة أمر قائم بنفس المرید متعلق بالافعال، فكما انها تتعدد بتعدد المرید، كذلك تتعدد بتعدد المراد، إذ لا يعقل وحدة العرض مع تعدد المعروض. وعلى الثاني أي على تقدير كون الملحوظ الاجزاء على نحو الاجتماع، فالملاحظ بهذا الاعتبار امر واحد، ولا يعقل أن يشير اللاحظ في هذا اللحاط إلى امور متعددة، فوجود الاجزاء - بهذا الاعتبار في ذهن الأمر - نظير وجود المطلق في ذهن من لاحظ المقيّد في أنه وإن كان موجودا، إلا أنه لا على وجه يشار إليه، بل هو موجود تبعا للمقيّد ومنذكا فيه. والحاصل أن الموجود بهذا الاعتبار ليس الا الكل، والا جزاء بوجوداتها الخاصة لا وجود لها، فمتعلق الامر النفسى لا يعقل الا ان يكون الكل الموجود في الذهن مستقلا، والاجزاء - لعدم وجودها في الذهن بهذا اللحاط - لا يمكن أن تكون متعلقة للامر [130]. [المقدمات الداخلية] [129] قدّم التفصيل فيه في تصوير كيفية تعلق الامر بالعبادات فراجع. [130] وذلك لان جعل الشئ موضوعا لحكم من الاحكام اخبارا كان أو انشاء يتوقف على تصويره مستقلا، ولا يكفى فيه تصويره منذكا في الغير، كما في =
